السودان وسد النهضة
تداعيات أمنَنَة الخطاب السياسي

إعداد: صالح مصطفى

طالب بالمستوى الخامس قسم العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم.

تاريخ النشر: ٢٤ / ١١ / ٢٠٢٢م

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

المستخلص

يرمي هذا البحث لدراسة أثر أمننه قضية سد النهضة على موقف السودان، والكيفية التي تمت بها عملية أمننة الخطاب السياسي تجاه هذه القضية في السودان، والبحث في الارتباط بين تنامي أمننة الخطاب في مصر وعلاقته بالخطاب الأمني في السودان، مع بيان الآثار التي ترتبت على عملية الأمننة جراء التفاوض في القضية، وسيقوم البحث بالتطرق لهذه الافتراضات من خلال تحليل وتتبع الخطاب السياسي في السودان إزاء هذه القضية بصورة رئيسية، والتطرق لجوانب محدودة من الخطاب السياسي المصري والإثيوبي في هذه القضية، حتى تتسنى لنا معرفة طبيعة التفاعل والعلاقة بين هذه الخطابات وتأثيرها على موقف السودان.

خلص البحث في هذا الصدد إلى أن تنامي الخطاب الأمني في السودان من قضية السد ارتبط بطبيعة العلاقات السودانية المصرية بصور تبادلية أكثر من ارتباطه بأمننة الخطاب السياسي المصري، وأن ارتفاع خطاب الأمننة في هذه القضية أثّر على المفاوضات الجارية في قضية السد بصورة سلبية من خلال تمديد أجل المفاوضات والتأخر في الوصول إلى اتفاق. تتفق هذه النتيجة مع ما تذهب إليه نظرية الأمننة في اعتبار أن الأمننة عملية سلبية تؤدي إلى تأزيم القضية التي تم إضفاء الطابع الأمني عليها.

الكلمات المفتاحية: الأمننة، الأمن المائي، سد النهضة، موقف السودان.

ABSTRACT

This research aims to study the implications of the securitization of the GERD case on the position of sudan, and the means by which the securitization of the Sudanese political discourse on the GERD issue took place, and to research the link between the growing securitization of the discourse in Egypt and its correlation to the security discourse in Sudan, indicating the impacts of securitization on the negotiations over GERD.

The research will do so primarily by analyzing the political discourse on the issue in Sudan and by addressing a few aspects of the Egyptian and Ethiopian discourses to obtain knowledge on the interactions and relationships between these discourses and their impact on the position of Sudan.

This research concluded that the increase in the Sudanese security discourse on the GERD issue is interchangeably linked to the nature of the Sudanese-Egyptian relationships and that the increase in the securitization discourse negatively affected the ongoing negotiations by extending the negotiation period and causing a hindrance to reaching an agreement. This result is consistent with the securitization theory, which suggests that securitization is a negative process that only exacerbates the issue to which it was applied on.

Key words: Securitization, water security, the Renaissance Dam, Sudan›s position.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

مقدمة

تمثل قضية المياه أهمية كبرى للدول بصفة عامة، وفيما يخص دول شمال إفريقيا فإن الأمر يزداد أهمية للعديد من الاعتبارات؛ من بينها غلبة الطابع الصحراوي على معظم أراضيها، وأن مصادر المياه الأساسية فيها كالأنهار يكون منبعها من دول أخرى مثل نهر النيل الذي يعتبر الشريان الرئيسي في مصر والسودان، والذي ينبع ويمر بدول أخرى منها أثيوبية وكينيا، وتزداد أهمية قضية المياه عندما تقرر دول المنبع إقامة سدود في منبع هذه الأنهار كحالة سد النهضة، وقد تعددت الدراسات في هذا الصدد من عدة جوانب، تطرقتُ لمواقف الدول الثلاث المعنية بالسد وهي مصر والسودان وأثيوبيا، أما بالنسبة لمصر فقد تم النظر إلى هذه القضية باعتبارها مهددًا للأمن القومي سيؤثر على الحقوق التاريخية لمصر في نهر النيل الذي يمثل المصدر الأساسي للمياه والطاقة الكهرومائية؛ لذلك عمد الفاعلون الأمنيون في مصر إلى إضفاء الطابع الأمني على هذه القضية باعتبارها مهددًا وجوديًا سيخرج مصر من مظلة الأمن المائي، وبالنسبة للسودان قد تباينت وتمرحلت ردود الفعل إزاء قضية سد النهضة وصولًا للموقف الذي أصبح فيه الخطاب الحكومي في السودان ينظر إلى هذه القضية باعتبارها من أهم قضايا الأمن القومي بالنسبة للبلاد، ويمكن إرجاع هذا لعدة أسباب منها المتغيرات التي طرأت على النظام السياسي في السودان مؤخرًا، أما عن أثيوبيا فهي ترى أن إقامة سد النهضة حق من حقوقها الطبيعية والذي تراه مشروعًا أساسيًا لا بديل له في سبيل نهضتها، ولن يؤثر على نصيب السودان ومصر وأنه قد تم تسييس وتدويل القضية من الجانبين الأخرين ولا سيما الجانب المصري. ومن هذا السرد والإضاءات يظهر أن البحث سيحاول التطرق لهذه القضية باعتبارها معضلة أمنية بيئية تم إضفاء الطابع الأمني عليها من قبل الفاعلين في دولتي المصب، وعليه سيعتمد البحث نظرية الأمننة كإطار نظري مفسر لشرح موقف السودان من قضية سد النهضة.

المشكلة

تكمن مشكلة هذا البحث في محاولته تتبع كيف جرت عملية أمننة قضية سد النهضة، والكشف عن العوامل التي أدت إلى أمننة قضية سد النهضة في السودان، وعلاقتها بالموقف المصري في هذه القضية من جهة والمتغيرات التي طرأت على النظام السياسي في السودان مؤخرًا من جهة أخرى؛ حيث حظيت قضية سد النهضة بالعديد من النقاشات الأكاديمية والبحوث التي ألقت الضوء على عدد من المشكلات والمسائل البحثية، إلا أنها وبحسب متابعة الباحث لم يتم التطرق لمسألة سد النهضة من جانب أمننة القضية، فمفهوم الأمننة يوفر إطاراً آخر يساعد على فهم بعض الجوانب المتعلقة بقضية السد لا سيما في شرح المواقف التي تتبناها ويعبر عنها الخطاب الحكومي للفاعلين في دولتي المصب من جهة وإثيوبيا من جهة أخري، حيث يساعد مفهوم الأمننة في النظر إلى المعضلة البيئية التي تم إضفاء الطابع الأمني في التعاطي معها من دول المصب، وفي هذا الصدد يرى كل من السودان ومصر أن هذا السد سيشكل تهديداً لأمنهما القومي ولمصالحهما وحقوقهما التاريخية في مياه النيل، بينما تذهب إثيوبيا إلى محاولة نزع هذا الخطاب وترى أن سد النهضة لن يضر بمصالح أي من دولتي المصب.

أسئلة البحث

كيف جرت أمننة قضية سد النهضة في السودان؟

هل تأثرت أمننة القضية في السودان بأمننة القضية في مصر؟

ما هي الأثار التي أحدثها الخطاب الأمني في قضية سد النهضة؟

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

الفرضيات

١. إن ارتفاع الخطاب السياسي الحكومي إزاء قضية سد النهضة في السودان وأمننة القضية جرى بشكل متذبذب وبمعزل عن الموقف التفاوضي للسودان في بعض الاحيان.

٢. ارتبط تنامي الخطاب الأمني في السودان بعلاقة السودان ومصر أكثر من ارتباطه بتنامي الخطاب الأمني في مصر.

٣. أدى ارتفاع الخطاب الأمني في قضية سد النهضة إلى تمديد وفشل المفاوضات، ومن ثم إلى تدويل القضية بدخول وسطاء دوليين ومناقشة القضية على مستوى مجلس الأمن الدولي.

الأهمية

تكمن أهمية هذا البحث في إلقائه الضوء على العديد من المسائل البحثية المتعلقة بقضية سد النهضة، وموقف كل من السودان ومصر وبالأخص أمننة قضية سد النهضة مؤخراً في السودان، وعلاقتها بأمننة الخطاب في مصر، وبالتغيرات التي طرأت على النظام السياسي مؤخرا في السودان بعد ثورة ديسمبر، وسيسهم هذا البحث في إثراء النقاش الدائر حول أمننة الخطاب السياسي وفقاً لنظريات الأمننة ومحاولة فهم العلاقة بين أمننة الخطاب في السودان وما ذكرته من متغيرات وأسباب في المشهد السياسي.

الاهداف

يهدف هذا البحث إلى فهم كيف تطورت أمننة قضية سد النهضة في محاولة لصياغة إطار عام يوضح مراحل جريان أمننة قضية سد النهضة في السودان، وبالتالي فإن البحث يهدف إلى تحديد القضية البيئية التي تم تسييسها من قبل النخبة الحاكمة، وإضفاء الطابع الأمني عليها لاحقًا، لتشكل تهديداً وجوديًا بالنسبة للمجتمع، وبالتالي ارتفعت أهمية هذه القضية لتشكل أولوية أمنية للدولة؛ مما ساهم في ازدياد أهمية النقاش عنها مؤخراً باعتبارها تهديدًا يهدد أهم الموارد الحيوية في البلاد، ومن ثم يهدف البحث إلى معرفة الأسباب الكامنة وراء أمننة قضية سد النهضة في السودان وعلاقتها بأمننة هذه القضية في مصر.

المنهجية وأدوات جمع البيانات

تعتمد منهجية البحث على استخدام منهج تحليل الخطاب السياسي لدراسة وتحليل الخطاب الحكومي السوداني بصورة رئيسية في القضية، ومن ثم التطرق لتحليل بعض الجوانب المهمة في الخطاب الحكومي المصري والإثيوبي التي تتعلق بقضية السد بصورة عامة وموقف السودان من القضية على وجه الخصوص، كما سيستخدم البحث منهج التحليل التتبعي لمعرفة تطور العلاقة بين الخطابين المصري والسوداني ومعرفة العوامل والمتغيرات التي أثرت على موقف السودان مؤخرًا في هذه القضية، و مستويات التسيس و الأمننة عند كلٍ من الجانبين السوداني والمصري، وسيكون ذلك من خلال مصادر بيانات ثانوية تتمثل في المراجع وأخذ عينة من الإعلام المرئي والمسموع بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية الإخبارية والرسمية للحكومة السودانية والمصرية والتقارير الرسمية، وذلك لمعرفة الاتجاه العام للخطاب السياسي في السودان وتطوره في قضية سد النهضة، أيضا سيستخدم البحث في جمع المعلومات مصادر أولية؛ تتمثل في المقابلات مع عدد من الأكاديميين وبعض الجهات الحكومية التنفيذية ذات الصلة بالقضية والتفاوض في السودان.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

هيكل البحث

ينقسم هذا البحث إلى عدة أقسام رئيسية؛ يركز القسم الأول على الجانب النظري والمفاهيمي المتعلق بالنظريات النقدية للأمن والأمننة بالتركيز على مفهوم الأمن البيئي والمائي بالإضافة إلى مفهوم النهر الدولي، أما القسم الثاني سيركز على التطرق للمحة عامة عن السد من حيث الموقع وبدايات المشروع والخصائص الفنية والأطر القانونية. وسيركز القسم الثالث على موقف السودان وتطوره في قضية السد من خلال تحليله كقضية أمننة، ومن ثم سيركز على الآثار التي أحدثها خطاب الأمننة. أما القسم الخامس والأخير فسيشمل الخاتمة وعرض النتائج والنقاش حولها.

الأدبيات السابقة

بالنظر إلى الأدبيات السابقة نجد أن هنالك العديد من الجوانب المختلفة التي تطرقت لها الدراسات المتعلقة بسد النهضة، ومن خلال مراجعة هذه الادبيات يمكن تقسيمها لثلاثة تصنيفات رئيسية:

الأدبيات التي تحدثت عن موقف الدول من سد النهضة، وفي هذا القسم من الممكن أن نجد عددًا من الدراسات صنفها البحث إلى ثلاث مجموعات.

المجموعة الأولى تحدثت عن موقف السودان من سد النهضة، في هذه القسم من الممكن ذكر دراسة بعنوان أزمة سد النهضة وموقف السودان لرويدة محمد عبد الوهاب فرح[١] تناولت هذه الدراسة موقف السودان من سد النهضة منذ بدايات المشروع مع استصحاب موضوع الحقوق التاريخية لدول المصب بالإضافة إلى تأثيرات سد النهضة على الأمن المائي للسودان، والتحولات في الموقف السوداني بعد العام ٢٠١٨. أيضا نجد دراسة بعنوان موقف السودان من سد النهضة لكمال محمد جاه الله الخضر[٢] تناولت الدراسة موقف السودان من سد النهضة منذ لحظة تدشين المشروع في العام ٢٠١١، وتتبعت موقف السودان عبر خمس فترات زمنية انتقل فيها موقف السودان من معارض للمشروع ومؤيد لفكرة الحفاظ على نصيب السودان من المياه في الفترة من ٢٠١١ إلى أواخر ٢٠١٣ وفي الفترة الثانية الممتدة من منذ أواخر العام ٢٠١٣ إلى إبريل ٢٠١٩ تغير موقف السودان حيث أصبح داعمًا للسد، وفي الفترة الثالثة التي بدأت بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨ والتي شهدت تجدد التفاوض حول سد النهضة برعاية دولية من البنك الدولي والولايات المتحدة. الفترة الرابعة امتدت من إبريل ٢٠١٩ إلى ٢٠ اغسطس ٢٠١٩ فترة حكم المجلس الانتقالي؛ التزم الموقف السوداني بالصمت حيال السد والانكفاء على حل القضايا الداخلية. الفترة الخامسة منذ سبتمبر ٢٠١٩ إلى أبريل ٢٠٢٠ وتجدد التفاوض بين الأطراف الثلاثة في عواصمها بالإضافة لواشنطن.

المجموعة الثانية تحدثت عن موقف مصر من سد النهضة؛ في هذه المجموعة من الممكن ذكر دراسة بعنوان الموقف المصري من سد النهضة والبدائل الممكنة أمام صانع القرار لهبة جمال الدين[٣] تناولت هذه الدراسة الوضع المائي لمصر والأسانيد القانونية لموقف مصر من حصتها في مياه النيل بالإضافة إلى تتبع موقف مصر التفاوضي مع النظر لمفاوضات واشنطن، كما ذكرت الورقة البدائل المتاحة أمام مصر لحل أزمة سد النهضة.

المجموعة الثالثة تحدثت عن موقف إثيوبيا من سد النهضة؛ أزمة سد النهضة.. الرؤية الإثيوبية لعمر عبد الفتاح

---

١ فرح، رويدا، أزمة سد النهضة وموقف السودان، مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط (أنقرا: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٠)، ص٤٢٩-٤٥٤.

٢ الخضر، كمال محمد جاه الله، موقف السودان من سد النهضة، متابعات أفريقية (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢)، ص ٣٥-٤٥.

٣ جمال الدين، هبة، الموقف المصري من سد النهضة والبدائل الممكنة أمام صانع القرار،

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

استعرضت الورقة الموقف الرسمي الإثيوبي بالإضافة إلى رأى بعض أطياف المعارضة الإثيوبية ومبررات قيام سد النهضة بالإضافة إلى استعراض الرؤية الإثيوبية لموقف دول حوض النيل.

في المجموعة الثانية نجد عددًا من الدراسات التي تحدثت عن الأمن المائي والأمن القومي لدول المصب (السودان ومصر).

تداعيات سد النهضة الأثيوبي على الأمن المائي المصري لعباس محمد شراقي[١]، استعرضت هذه الورقة مصادر المياه في مصر والتحديات الطبيعية لبناء السد كما استعرضت مسميات سد النهضة والإيجابيات والسلبيات المترتبة على بناء السد، ودور السد العالي في حماية الأمن المائي المصري في مواجهة المشاريع المائية في السودان واثيوبيا.

سد النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري قراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة لأحمد علي سليمان[٢]، استعرضت هذه الدراسة اتفاقيات مياه النيل ومشروع سد النهضة والدور الإسرائيلي للتأثير على حصة مصر والسودان في مياه النيل، كما استعرضت الورقة الأثار المتوقعة لإنشاء السد على مصر والسودان، بالإضافة للسيناريوهات المتوقعة للتعامل مع أزمة سد النهضة، مع ضرورة إيجاد رؤية استراتيجية لعلاقات مصر بدول حوض النيل.

مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الإفريقية لصلاح سمير البنداري[٣]، استعرضت الورقة علاقات مصر بدول حوض النيل وخاصة إثيوبيا وحجم الآثار السياسية والاقتصادية لسد النهضة، مع توضيح أثر القوى الخارجية على مشكلة سد النهضة.

المجموعة الثالثة تحدثت عن الجوانب القانونية لسد النهضة. في هذه المجموعة من الممكن ذكر دراسة بعنوان رؤية قانونية حول أزمة سد النهضة ومظاهر التعسف الإثيوبي في ضوء مبادئ القانون الدولي لسيد طنطاوي محمد[٤]، عملت الدراسة على تتبع مسار وتطورات النزاعات حول حوض النيل لمحاولة التنبؤ بمستقبل النزاعات المائية بين دول حوض النيل. هنالك دراسة أخرى بعنوان اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي لعصام شروف[٥] تحدثت الدراسة عن القواعد والأطر المنظمة لمياه الأنهار والإطار القانوني المنظم لمياه نهر النيل مستصحبًا في هذا الجزء اتفاقيات نهر النيل بالإضافة إلى القواعد والأحكام المنظمة لاستغلال مياه الأنهار والدور الإسرائيلي في تحريض دول منابع النيل، وأكدت الدراسة على الحق التاريخي لمصر والسودان في مياه النيل مع مراعاة حق دول المنبع في استخدام المياه لأغراض التنمية الاقتصادية.

تقييم الأدبيات

بالرغم من وجود عدد من الدراسات حول موقف السودان من سد النهضة إلا أن هذه الدراسات لم تدرس قضية سد النهضة كقضية تجري فيها الأمننة، وبالتالي أغفلت الحديث عن أثر أمننة الخطاب المصري على الموقف السوداني تجاه سد النهضة.

بالرغم من وجود الكثير من الدراسات التي تحدثت عن الأمن المائي لدول المصب إلا أنها أغفلت الحديث عن الخطاب

١ شراقي، عباس محمد، تداعيات سد النهضة الأثيوبي على الامن المائي المصري.

٢ سليمان، أحمد علي، سد النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري قراءة في سيناريوهات مواجهة الأزمة.

٣ البنداري، صلاح سمير، مشكلة سد النهضة وإعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية في الدائرة الإفريقية.

٤ محمد، سيد طنطاوي، رؤية قانونية حول أزمة سد النهضة ومظاهر التعسف الإثيوبي في ضوء مبادئ القانون الدولي.

٥ شروف عصام، اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي، المستقبل العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٨) ٣٧-٥٣.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

السياسي الحكومي إزاء قضية سد النهضة في السودان والتعامل معها كأحد أهم مهددات الأمن القومي، والتغيرات التي طرأت على النظام في السودان ومصر، وما صاحبه من أمننة لقضية سد النهضة.

ركزت الدراسات التي تحدثت عن الأمن المائي والقومي لدول المصب على الآثار الإيجابية والسلبية للسد مع ذكر الدور الإسرائيلي، والعلاقة بين دول المصب ودول المنبع، إلا أنها لم تتطرق إلى دور الأمننه في نقل القضية من قضية بيئية وارتفاع التهديد ليصبح مهدِّد وجوديًا لدول المصب.

الدراسات التي تحدثت عن الجوانب القانونية ركزت على إيضاح الحقوق التاريخية لدول المصب واتفاقيات مياه النيل ولم تتطرق لمساله الأمننة وعلاقتها بتدويل القضية.

ستحاول هذه الدراسة تناول موقف السودان وتطوره وشرحه من خلال نظرية الأمننة، والتطرق إلى المتغيرات التي أدت إلى تطور موقفه في هذه القضية، ومن ثم ستحاول الدراسة إيضاح العلاقة بين أمننة الخطاب السياسي تجاه هذه القضية وتدويلها، وبهذا يمكن من خلال هذا الإطار الذي توفره الدراسة التطرق لبعض التفسيرات التي يمكن أن تساعد في فهم موقف السودان في قضية سد النهضة بشكل أوسع.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

١. استهلال نظري ومفاهيمي

شهدت الدراسات الأمنية تحولات عميقة على طول تاريخ المحطات الكبرى في العلاقات الدولية، انطلاقًا من فترة الحرب الباردة؛ إذ ارتبط مفهوم الأمن آنذاك بصورة حتمية بالأجندة العسكرية مع ما يحمله ذلك من دلالات تتعلق بسعي الدولة الدائم لتعزيز قوتها بهدف الحفاظ على بقائها في مواجهة الدول الأخرى، وقد ساعدت طبيعة هذه الأجواء على احتكار المنظور التقليدي لحقل الدراسات الأمنية التي غلب عليها الطابع الإستراتيجي والتقني من جراء سباق التسلح الأمريكي السوفياتي١. ولكن مع تعقد متغيرات المشهد الدولي عقب نهاية الحرب الباردة، و طبيعة الواقع الجديد الذي أفرزته هذه المرحلة؛ أثبت المنظور التقليدي في الدراسات الامنية محدوديّة قدرته على شرح وتفسير التحديّات التي فرضها النظام العالمي الجديد، ونتيجة لهذا شهد الحقل الأمني تطورًا بظهور مجال أكاديمي يتمحور بالأساس حول ضرورة تعميق وتوسيع مفهوم الأمن بما يتوافق مع هذا الواقع الجديد، أي العمل على إخراج مفهوم الأمن من بوتقة المنظور التقليدي الوضعي إلى منظور بنيوي للأمن أكثر تكيفا مع التحولات البيئية الأمنية الجديدة، وهو ما تضمنته بالفعل الدراسات الأمنية النقدية، فبحسب ما ذهبت إليه «مدرسة كوبنهاجن» للأمن -رائدة هذا الإتجاه- نجد أن الدولة لم تعد الكيان المرجعي الحصري الوحيد للأمن، كما لم تعد المصدر الرئيسي للتهديدات، فقد عرف مفهوم الأمن توسعًا -نتيجة لكل ما آثرناه من عوامل- شمل الكيان المرجعي والتهديدات الوجودية في آن واحد، فبدلًا من التركيز على التهديدات العسكرية وحماية الكيان المرجعي الوحيد «الدولة»، توسعت فكرة الأمن لتشمل قضايا جديدة ذات طابع إنساني: الاقتصاد، الهجرة، البيئة، الهوية والجريمة العالمية، ونتيجة لهذا التوسع ظهر مفهوم « الأمننة» والذي يعتبر العمل الأبرز الذي قامت مدرسة كوبنهاجن بتطويره وتضم هذه المدرسة باري بوزان وأول ويفر وآخرين٢.

مفهوم الأمننة

تستند نظرية الأمننة (إضفاء الطابع الأمني) عند مدرسة كوبنهاجن على فكرة أن الأمن ممارسة تذتانية (أي أن التهديد لا يقتصر على الجوانب المادية الملموسة فقط وإنما هو علاقة اجتماعية في الأساس)، وأن الأمن ممارسة خطابية؛ أي أن اعتبار التهديد يعود لطريقة التكلم في قضية ما عن طريق الفواعل الأمنية أو الجمهور٣ وبالتالي يعتبر الأمن نتيجة للخطابات المهيمنة والمتداولة في المجتمع والتي تقرر ما يعتبر تهديدًا وما يعتبر أمنًا، وبهذا فإن نظرية الأمننة ترمي إلى تجاوز النقاش الدائر بين أولئك الذين يرون أن التهديد هو قضية موضوعية و الذين يرون أن التهديد قضية ذاتية٤، يحددها الشخص بحسب إدراكه وتفاعله، فمدرسة كوبنهاغن ترى وجوب النظر إلى الأمن على أنه فعل خطابي، والقضية

1 Holeger, stritizle towards a theory of Securitization Copenhagen and beyond European, international relations, (London: Oxford Academic, 2007) P. 357 – 362.

٢ بحوش، مصطفى، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، نقلا عن:

http://omarpolitic. BlogSpot. com/2012/01/ 800×600- normal- 0-21-false-false-false. html. (19/08/ 2022). P3

٣ قوجيلي. سيد أحمد، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، سلسلة دراسات إستراتيجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٢) ص ٢٨-٣٠.

٤ أحمد. حسن الحاج علي، تبار. عديلة، الأمننة والديمقراطية في القرن الأفريقي: حالات جيبوتي والصومال والسودان، سياسات عربية، العدد ٣٩ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩) ص٤٦.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

المركزية فيه ليست الجدل حول ما إذا كان التهديد موضوعيًا أو ينطلق من اعتبارات ذاتية، بل الطريقة التي تبنى بها بعض القضايا اجتماعيًا مثل: قضايا الإرهاب أو قضايا التدهور البيئي١ والتي نحن بصدد تناول إحدى قضاياها ومقاربتها من خلال مفهوم الأمننة في هذه الدراسة.

بالرجوع إلى ما آثرناه في بداية تناولنا لمفهوم الأمننة باعتبارها تنظر إلى الأمن كممارسة تذتانية في هذا الصدد نرى مدخل آخر للأمننة جاء متأثراً بالنظرية الاجتماعية، وهو أن الأمننة تتحقق من خلال الممارسة والإطار وعلاقات القوة التي تبني تصور الخطر٢؛ بمعنى أنه يتم تحديد التهديد عن طريق صاحب السلطة حيث لديه القدرة على وصف فاعل معين أو قضية معينة على أنها تمثل تهديدًا، وبالتالي يقوم بأمننة هذه القضية، وفي هذه النقطة يتمحور سؤالان مهمان، وهما: كيف يتم أمننة القضية المعينة؟ وما هو المدى الذي تشمله القضايا القابلة للأمننة؟

وتأتي الإجابة على السؤال الأول على لسان كلٍ من بوزان وويفر ودي وايلد أن الأمننة هي عرض قضية ما على أنها تمثل خطرًا يمس البقاء، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير طارئة، ويسوغ اتخاذ إجراءات سياسية خارج نطاق المعتاد٣. وتهدف الأمننة إلى الإسراع في تطبيق إجراءات استثنائية بعد الإعلان عن أن القضية المطروحة تمثل تهديدًا للبقاء، وهذا الخطاب يعطي السلطة الحق في استخدام إجراءات استثنائية لتأمين بقائها، وبذلك تنتقل القضية من مجال السياسة العامة إلى مجال سياسة الطوارئ، ويمكن شرح عملية الأمننة من خلال الشكل رقم (١) أدناه:

توضيح مسار عملية الأمننة:

Source: Ralfemmers, securitization in Contemporary security studies, 3ed (London: Oxford university press, 2013) P. 131.

أما بالنسبة إلى مدى القضايا القابلة للأمننة فيعد هذا المجال مفتوحًا ويشمل قضايا متنوعة، فهنالك دول سعت إلى أمننة الدين وأخرى قامت بأمننة قضايا تتعلق بالهجرة والإرهاب أو البيئة مثل قضايا بناء السدود في الأنهار العابرة بين الحدود.

ولا يسع الحديث عن الأمننة دون الإشارة إلى مساهمة ريتا إبراهامسن، حيث قامت بانتقاد مفهوم الأمننة بالصورة التي تتبناها مدرسة كوبنهاجن، والذي يقوم على وجود خطر يهدد البقاء واللجوء إلى إجراءات استثنائية للتعامل مع هذا الخطر، رفضت ريتا هذا الارتباط الحدي بين الخطر وإجراءات الطوارئ الذي تفترضه مدرسة كوبنهاجن في الأمننة،

١ قوجيلي، مصدر سابق، ص٣٠.

2 Balzacqm. Thierry, Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve (London; New York: Routledge, 2011) 32.

3 Buzan. Barry, Wæver. Ole & Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis (Boulder, CO; London: Lynne Rienner Publishers, 1998) 23.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

وبحسب إبراهامسن، هناك حالات أمننة لا تحتاج إلى سياسات طوارئ في التعامل معها، وأن حالات الخطر التي تنتقل مباشرة من التعامل العادي إلى التعامل الاستثنائي قليلة؛ لذا يجب أن يُنظر إلى الأمننة باعتبارها مدًى متدرجاً ينتقل فيه التعامل مع الأخطار من التعامل العادي إلى القلق والانزعاج من الخطر، ومن ثمّ إلى التعامل الاستثنائي١. ويمكن أن تدرج قضية في مدى الأمننة من دون أن تصل إلى مرحلة الخطر الذي يهدد البقاء.

هذه الدراسة ستقوم بالاستعانة بإسهام ريتا ابراهامسن -الذي أشرنا اليه في الفقرة السابقة- في تحليل الأمننة لقضية سد النهضة من جانب موقف السودان ومقارنتها بموقف مصر في ذات القضية، وذلك لأن تحليل الأمننة وفقًا لتعريف ريتا إبراهامنس الموسّع للأمننة، لا يشمل شكلًا واحداً لطبيعة حدوث عملية الأمننة، ولا تصل الامننة فيه وصولًا مباشرًا إلى مرحلة الخطورة التي تهدد البقاء، وهذا ما يجعل تعريف ريتا أكثر ملائمة وقدرة في شرح وتفسير موضوع الدراسة التي نحن بصددها بصورة أفضل.

ولتوخي الدقة والتوضيح سيقوم البحث بالتطرق لشرح ثلاثة مفاهيم ذات أهمية قصوى في السياق النظري والتحليلي لهذا البحث:

علاقة الأمن والبيئة مفهوم (الأمن البيئي)

ارتبطت قضية البيئة بالأمن ارتباطًا وثيقًا، فاعتبار البيئة قضية أمنية ساهم في تعميق الدراسات الأمنية ودخول تهديدات جديدة بعيدة عن الطابع العسكري، في هذا السياق ظهر «تغير المناخ» كعامل لتفاقم المشاكل البيئية من تأثر بندرة المصادر إلى اختفاء المناطق الساحلية، فبات ما يعرف بالأمن البيئي «مطروحاً في الأجندات الدولية وعقدت من أجله مؤتمرات وقمم عالمية٢ ، نتيجًة لما تولده قضية البيئة من مخاوف رغم هذه الأهمية إلا أن مفهوم الأمن البيئي مفهوم غامض عرف عدة اختلافات نظرية وتفسيرية وذلك لاتساع المواضع التي تتعلق بالبيئة، لا يسع الحديث عنها، وسنركز من ضمن هذه المداخل على دراسة توماس هومردكسون التي أجراها في أوائل التسعينات على العلاقة بين البيئة والنزاع، حيث استكشف توماس الخصائص البيئية للنزاع العنيف، عمل توماس وفريقه على إعداد مشروع التغير البيئي والنزاع نتيجة النمو السكاني الحاد والمصادر البيئية المحدودة، التي تتسبب في نزاعات حادة٣، ومن ثم توسعت النقاشات المتضمنة للتساؤل عما إذا كانت القضايا البيئية مهددًا أمنيًا أم لا؟ وإذا كانت الإجابة نعم، كيف يمكن إدماجها في الأجندات الأمنية؟

فوفقًا الى ما ذهبت اليه جون بارنيت الأمن البيئي نتج عن ثلاث تطورات رئيسية مترابطة٤:

نمو الوعي البيئي للبلدان المتطورة منذ الستينات؛ كان ذلك من خلال ربط عملية التنمية والبيئة وظهور مفهوم «التنمية المستدامة».

محدودية قدرة النقاشات الأكاديمية الأمنية التقليدية في التعامل مع مخاطر الأمن البيئي، خصوصًا بعد ازدياد أهمية هذا المفهوم بعد نهاية الحرب الباردة، لذا فإن النظريات النقدية للأمن متمثلة في نظرية الأمننة توفر إطار جيدا لشرح

1 Abrahamsen. Rita, Blair's Africa: The Politics of Securitization and Fear, Alternatives, vol. 30, (Cambridge: Cambridge university Press, 2005) 58-60.

٢ البحري. دلال، وسليمان. سميرة، الأمننة البيئية كآلية لإرساء الحوكمة البيئية العالمية في ملف التعاون الخليجي، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد ٣ (الجزائر: مركز الباحث للدراسات الأكاديمية، ٢٠١٤) ١٤٥-١٤٦.

3 Dauvergne. Peter, Hand book of Global Environmental politics, (Canada: University of British Colombian, 2005) 127.

٤ البحري، دلال، المرجع السابق، ١٤٩-١٥٠.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

وتفسير ما يعنيه الأمن في هذا الإطار.

اخيرًا وكما أسلفنا أن التّحول في الظروف الاستراتيجية خصوصًا بعد نهاية الحرب الباردة جعل ضرورة للبحث في التداخل بين البيئة والأمن، وتأكدت فرضية لعب البيئة دور المتغير المستقل مقابل دور المتغير التابع الذي تلعبه النزاعات والحروب، فإن هذا المنظور قد ساعد في النظر الى كثير من النزعات والحروب التي جرت في العالم وقد ذهب في تأكيد هذا الافتراض مايكل كلير في كتابه: «الحروب على الموارد١: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية» أن كل النزاعات المستقبلية هي نزاعات بسبب الموارد الطبيعية، كما أكد تقرير التنمية الإنسانية لسنة ١٩٩٩ أن قضية المياه ستكون إحدى أكبر مصادر الصراع المستقبلي في القارة الإفريقية لعدة اعتبارات، خلال الخمس وعشرين سنة المقبلة.

النهر الدولي

وفقًا لتعريف محكمة العدل الدولية، فالنهر الدولي هو عبارة عن المجرى الصالح للملاحة الذي يصل عدة دول بالبحر، وبهذا فإن هناك شروطًا لابد من توافرها في النهر الدولي، وهي الصلاحية للملاحة، والاتصال بالبحر، واهتمام أكثر من دولة به، ويحدد الشرط الأخير كيفية تقسيم الأنهار بين وطنية ودولية، خاصة بعد أن باتت المياه ذات أهمية اقتصادية أوسع مما كانت في الماضي، حين كان الاهتمام بها مركزا على عملية الملاحة فقط؛ وعلى ذلك فإن حوض نهر النيل هو حوض نهر دولي بجميع المعاني لانطباق جميع شروط الحوض الدولي عليه، وهو يمتد في مساحة تقترب من ثلاثة ملايين كم مربع، ويضم إحدى عشرة دولة منها إثيوبيا ومصر والسودان وكينيا٢.

تعريف الأمن المائي

وفقًا لتعريف منظمة الفاو فإن الأمن المائي يعني توفر المياه بشكل يمكن الاعتماد عليه بكمية وجود مقبولة لاستخدامه في الإنتاج والأنشطة المعيشية والصحة، مقترنًا بمستوى مقبول من الخطر على المجتمع يتمثل في آثار غير متوقعة تتعلق بالمياه (مثل التقلبات المناخية). ويعرّف الأمن المائي بأنه هدف شامل يكون فيه «كل شخص قادرًا على الحصول على مقدار كافٍ من المياه الآمنة بتكلفة معقولة ليعيش حياة نظيفة وصحية ومنتجة، مع ضمان حماية البيئة وتحسينها»٣.

سد النهضة ما بين الأطر القانونية لمياه النيل والخصائص الفنية للسد

يقع سد النهضة الإثيوبي على مجرى النيل الأزرق أقصى الغرب الإثيوبي في إقليم بني شنغول، ويبعد السد عن العاصمة الإثيوبية ٨٥٦ كيلومتر، بينما يبعد ٢٠ كيلومتر عن الحدود السودانية الإثيوبية، وهدف الحكومة الأثيوبية من بناء هذا المشروع -كما هو معلن- هو توليد الطاقة الكهرومائية لتغطية الاحتياجات المحلية، وتصدير الباقي للدول المجاورة، كجيبوتي والسودان وجنوب السودان، ويعتبر هذا السد من أكبر المشاريع في أفريقيا لتوليد الطاقة الكهرومائية، وكانت البداية الفعلية لوضع حجر الأساس في شهر أبريل ٢٠١١٤.

١ كلير، مايكل، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢)، ١١.

٢ بحيري، زكي، مرجع سابق، ٨١.

٣ تقرير منظمة الأغذية والزراعة الفاو، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٢/٧/٢٠، على الرابط: https://www.fao.org/faoterm/viewentry/ar/?entryId=99713 .

٤ إبراهيم، أنور، سد النهضة الأثيوبي، متابعات أفريقية، العدد ٢، (الرياض: مركز الفيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٠، ٢٦.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

٢. سد النهضة و اتفاقيات مياه النيل

عقدت العديد من البرتوكولات والاتفاقيات إبان الفترة الاستعمارية وبعدها بخصوص مياه النيل وتقسيمها في إقليم حوض النيل، إلا أنه بالرغم من هذا فالنظام الإقليمي لدول حوض النيل يفتقر إلى وجود أي اتفاق عام وشامل يحدد معايير تقاسم مياه النهر بصورة مفصلة بين كل الأطراف١، وإن الكثير من دول الحوض تطعن في عدد من هذه الاتفاقيات كاتفاقية ١٩٢٩ وتعتبر نفسها غير ملزمة بها وذلك لأنها أُبرمت في الحقبة الاستعمارية وسنرى هذا من خلال عرضنا لعدد من الاتفاقيات.

اتفاقية ١٩٠٢ بين بريطانيا و إثيوبيا

عقدت هذه الاتفاقية بين بريطانيا العظمى والحبشة (إثيوبيا) بشأن تخطيط الحدود بين إثيوبيا والسودان، وقد تطرقت تلك الاتفاقية إلى قضية تقسيم مياه النيل، وقد ورد فيها أن تعهّدَ إمبراطور إثيوبيا آنذاك ألا يصدر تعليمات ولا يسمح بإصدارها فيما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها إلى نهر النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا وحكومة السودان مقدمًا٢، وتذهب إثيوبيا في القول بعدم قانونية هذه الاتفاقية وأنها لم يتم المصادقة عليها وهي مجرد التزام شخصي قدمه الملك لمصر٣، وفي هذا الصدد يقول فقيه القانون مصطفى عبد الرحمن أن اتفاقية ١٩٠٢ اتفاقية دولية بجميع المقاييس، أبرمها منيلك الثاني وذلك بصفته ملكا لإثيوبيا كما هو واردٌ في صلب الاتفاقية التي تتضمن مجموعة من الالتزامات العينية غير المؤقتة التي لا يجوز الرجوع فيها٤.

اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ و اتفاقية ١٩٥٩

هذه الاتفاقية الأولى أبرمتها حكومة بريطانيا في عام ١٩٢٩ -بصفتها الاستعمارية - نيابة عن عدد من دول حوض النيل مع الحكومة المصرية والسودانية آنذاك وشكلت هذه الاتفاقية الإشارة إلى نسبة مصر من مياه النيل وحقها التاريخي فيه، وجاءت اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩ التي وقعت بين مصر والسودان مكملةً للاتفاقية التي سبقتها لكي تشمل بعض المتغيرات التي طرأت مثل بناء السد العالي، ومن ثم تؤكد على نصيب كل من السودان ومصر في مياه النيل٥.

---

١ قضية سد النهضة الإثيوبي: اتفاقيات وحروب للسيطرة على "الذهب الأزرق"، (إندبندنت عربي) تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٧/٢٠ على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/139976/تحقيقات-ومطولات/قضية-سد-النهضة-الإثيوبي-اتفاقيات-وحروب-للسيطرة-على-الذهب-الأزرق.

٢ بحيري، زكي، مصدر سابق، ١١١.

٣ النور، إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٦.

٤ محمد، سيد طنطاوي، رؤية قانونية حول أزمة سد النهضة ومظاهر التعسف الإثيوبي في ضوء مبادى القانون الدولي موقع المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٢/٧/٢٥، على الرابط: https://democraticac.de/?p=55964.

٥ النور، إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٧.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

٣. الخلاف حول هذه الاتفاقيات

وفي ذات السياق جاء على لسان المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية دينا مفتي أن الاتفاقيات التاريخية لمياه النيل التي تتمسك بها دولتا المصب «لا يمكن قبولها وغير معقولة»١. ويبدو جليّا من هذا التصريح الذي يتوافق مع الموقف الإثيوبي الرسمي في قضية سد النهضة أن إثيوبيا لا تولي اهتماماً بهذه الأطر القانونية التي ذكرناها وتتمسك بما أسمته حقها الطبيعي في مياه النيل باعتبارها دولة المنبع الرئيسي للنيل وأقل المستفيدين من مياهه، وعلى الصعيد الآخر يأتي الموقف المصري بتمسكه بحقه التاريخي في مياه النيل، كما أكد على ذلك وزير الخارجية المصري سامح شكري في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة : «مصر التي تقر بحق الشعب الإثيوبي في التنمية تؤكد أنّ ذلك لم ولن يعني أبداً التهاون في حق الشعب المصري في الوجود الذي ارتبط بنهر النيل منذ فجر التاريخ» ٢

اتفاقية عنتيبي ٢٠١٠

جاءت هذه الاتفاقية الإطارية التي تم التوقيع عليها من قِبل دول المنبع في حوض النيل بينما اعترضت دولتا المصب مصر والسودان عليها، في ذات سياق الخلاف بين دول المنبع والمصب حول الحقوق التاريخية التي تحاجج بها مصر والسودان، وبين الحقوق الطبيعية التي تحاول أن تؤكد عليها دول المنبع في النيل، وعلى رأسهم اثيوبيا والتي ترى أن حصة مصر مجحفة لباقي دول حوض النيل٣

هذا الجدل حول اتفاقيات تقسيم نصيب المياه يقودنا في هذا البحث إلى سؤال مهم في الإطار الفني للسد: هل سيؤثر سد النهضة على كمية المياه القادمة إلى دول المصب؟ وكيف ستؤثر هذه التغيرات سلبًا وإيجابا على السودان؟

أثر سد النهضة على مجرى النيل وكمية المياه المتدفقة إلى دول المصب:

قامت وزارة الري السودانية بإعداد دراسات مستفيضة عن الآثار الإيجابية والسلبية لسد النهضة، شاركت في هذه الدراسات عدد من الجامعات السودانية: جامعة الخرطوم، ومركز البحوث الهيدروليكية، مركز الدراسات الهيدرولوجية والإدارات والجهات ذات الصلة. تم في هذه الدراسات استخدام أحدث نماذج المحاكاة الهيدروليكية والهيدرولوجية العالمية المعروفة، وتم من خلالها رصد علمي دقيق لآثار السد على السودان وتقييم هذه الآثار وتصنيفها لتقدير مداها ولتحديد الإيجابي منها والسلبي٤، وخلصت هذه الدراسات إلى:

التأثيرات الإيجابية لسد النهضة بشكل أساسي تنتج من تنظيم تدفق النيل الأزرق، أي أن تدفق النيل الأزرق سيكون أكثر ثباتًا مع مواسم فيضانات أقل بكثير مقارنةً بالحالة دون السد، وتشمل الآثار الإيجابية أيضا زيادة توليد الطاقة

---

١ إثيوبيا: اتفاقات تقاسم مياه النيل "لا يمكن قبولها"، موقع سكاي نيوز، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٧/٢٧.

على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/amp/world/١٤٣٣٠٥٩-إثيوبيا-اتفاقات-تقاسم-مياه-النيل-لا-يمكن-قبولها.

٢ مصر تطالب باتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل "سد النهضة"، موقع الميادين، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٨/١٠، https://www.almayadeen.net/amp/news/١٦٣٢٧٠٨/مصر-تطالب-باتفاق-قانوني-ملزم-بشأن-ملء-وتشغيل-سد-النهضة.

٣ بحيري، زكي، مصدر سابق، ٣٩٣.

٤ حمد عبد الله، سيف الدين، مختار، مصطفى عبد الجليل، السودان وسد النهضة تساؤلات متواترة، سودان دايلي، تاريخ الدخول، ٢٠٢٢/٨/٢، على الرابط: السودان وسد النهضة.. تساؤلات متواترة (١- ٤) - سودان ديلي (sudan-daily.net) .

الكهرومائية من محطات الطاقة الكهرومائية الموجودة في السودان، تحسين موثوقية إمدادات المياه لشبكات الري؛ تقليل حمل الرواسب ومن ثم إطالة عمر السدود؛ تقليل الأضرار الناجمة عن الفيضانات بشكل كبير، من المؤكد أن سد النهضة سيتسبب في آثار كبيرة على ملايين المزارعين الذين يعتمدون بشكل أساسي على الزراعة في سهل الفيض (الجروف) في النيل الأزرق والنيل الرئيسي. وقد أشارت الدراسات إلى أن تنظيم تدفق النيل الأزرق سيقلل من الأراضي المروية بالفيضان بحوالي ٥٠٪، مما يؤثر على المزارعين، وبحسب رأي بروفيسور سيف الدين الخبير بقضايا المياه فإن سد النهضة باعتباره سدًا كهرومائياً لتوليد الكهرباء فإنه لن يؤثر على كمية المياه المتدفقة إلى دولتي المصب بقدر ما سيؤثر على التوزيع السنوي لكمية المياه في فصول السنة المختلفة١. ووفقًا لتقرير مشترك أعده بروفسير سيف الدين حمد وزير الري الأسبق في السودان والمدير التنفيذي لمبادرة حوض النيل ، فإن تشغيل سد النهضة سيؤدي الى تقليص المساحات المزروعة والجروف، ويبلغ هذه التأثير ٥٠ ألف فدان، ولكن على الجهة الأخرى سيتيح السد للسودان الاستفادة من الزراعة الجروف طول العام، بعد أن كانت تزرع مرة واحدة حسب ظروف الفيضان مما سيضيف ثلاثة أضعاف المساحة المفقودة جراء هذا السد٢، ويمكن أن نخلص من هذا الحديث حول آثار سد النهضة بالنسبة للسودان؛ بأنه لا بد من الوصول إلى اتفاق شامل حول كيفية تشغيل وملء السد بصورة دورية، لكي يتمّ تجنّب الآثار السالبة الممكنة وتحقيق أكبر ما يمكن تحقيقه من الإيجابيات، وتجنب المواقف الفردية من قبل إثيوبيا في تشغيل السد لكون هذا السد يرتبط بشكل حتمي بالسودان الذي يبعد عن حدوده ٢٠ كيلومتر فقط٣.

٤. موقف السودان من سد النهضة وتطوراته

إن موقف السودان حول سد النهضة منذ تدشينه في ٢٠١١ وإلى اللحظة مرّ بالعديد من المتغيّرات الخارجيّة والداخليّة التي أثّرت بمستويات مختلفة على موقفه من القضية طيلة هذه السنوات الماضية. وإنّ تناولَنا في القسم السابق من البحث للخلافات القانونية حول تقسيم المياه، والخصائص الفنية للسد وآثارها على السودان؛ وفّر مدخلاً جيداً لفهم بعض الجوانب المهمة التي شكّلت اللبنات الأساسية في التفاوض حول هذه القضية ذات الجوانب المتعددة. وبالرجوع إلى المتغيرات الخارجية والداخلية التي أسلفنا ذكرها، لابد أن نأخذ بالاعتبار أن السودان بطبيعة وجوده في المنتصف بين إثيوبيا ومصر فإنه تحكمه -بجانب العوامل الفنية- علاقاته الخارجية مع كل من الدولتين، فلا يمكن تحليل تفاعل السودان مع قضية سد النهضة بشكل عام وخطابه السياسي تجاه هذه القضية بمعزل عن علاقات السودان الخارجية بإثيوبيا من جهة وعلاقات السودان بمصر من الجهة الأخرى٤. فقد شهدت العلاقات السودانية الإثيوبية العديد من المراحل المتغيرة، ما بين الصداقة منذ عهد ملس زيناوي إلى أن وصلت العداء مؤخراً بالتزامن مع أحداث الفشقة ثم إلى

١ سيف الدين حمد، مقابلة شخصية. وزير الري السوداني الأسبق، بحري، ٢٠٢٢/١٠/١.

٢ حمد عبد الله، سيف الدين، مختار، مصطفى عبد الجليل، مصدر سابق.

٣ م.ح (أكاديمي ذو صلة بمفاوضات سد النهضة)، مقابلة شخصية، الخرطوم، ٢٠٢٢/١٠/٣.

٤ فرح، رويدا، مصدر سابق، ص٤٣٤.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

التهدئة والصمت،١ ويمكن إرجاع هذا إلى حرص إثيوبيا على بناء علاقة جيدة مع السودان بدرجة كبيرة لعدة اعتبارات: فالسودان يمثل منفذًا مائياً لدولة إثيوبيا الحبيسة، وأيضا أهميته كشريك أصيل في نهر النيل وقضاياه التي يمثل سد النهضة القضية الأبرز فيها بالنسبة لإثيوبيا، وقد ترجم هذه الموقف خطاب رئيس الوزراء الاثيوبي ابي أحمد حين قال مؤخرا أمام البرلمان: «لدى إثيوبيا الكثير من المشاكل، ولا استعداد لدينا للدخول في معركة. لا نحتاج حربا. من الأفضل تسوية المسألة بشكل سلمي» وثم وصفه للسودان في ذات السياق بأنه «بلد شقيق»٢ وإن «مثل هذه الأحداث لا ترقى لأن تمثل العيش المشترك لشعبينا عبر تاريخهما المديد، وطموحاتهما في تحقيق التنمية والرخاء». وبناءً على ما تقدم سيتم تناول موقف السودان وخطابه ومقارنته بشكل محدود بموقف مصر وخاطبها، على شكل فترات زمنية مقسمة حتى يتثنى تتبع موقف السودان بشكل أفضل ومعرفة دور المتغيرات التي تطرأ في كل مرحلة:

موقف السودان من سد النهضة (٢٠١١-٢٠١٣)

مع بداية شروع إثيوبيا في وضع حجر الأساس لسد النهضة في أبريل ٢٠١١ إلى بدايات عام ٢٠١٣، بدا موقف السودان متحفظاً من السد النهضة ومتخوفاً على حصته المائية في بدايات طرح المشروع وانعكس هذا على موقفه التفاوضي الأول في عدم توقيعه على اتفاقية عنتيبي، في ذات الوقت قام وزير الري السوداني الأسبق عن توجيه من نائب رئيس الجمهورية لوزير الري قبل ستة أشهر بعدم مناقشة أمر توقيع الإطار القانوني للمبادرة المعروف باتفاقية عنتيبي٣ ويمكن فهم هذا التوجيه في موقف السودان المتحفظ آنذاك من قضية السد.

بالنسبة لمصر في تلك الاثناء، كان رحيل مبارك عن السلطة هو الحدث السياسي الأكبر، وتجدر الإشارة إلى أن موقف مصر المبدئي من قيام السد كان شديد اللهجة إذا قال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك أنه «يحذر من قيام أي مشروع لحجز المياه في النيل»٤، وتواصل هذا الموقف بعد حكومة الاخوان المسلمين بقيادة مرسي الذي «هدد» من قيام هذا السد يبدو أنه في هذه الفترة وبالرغم من خطاب مصر السياسي الذي كان يمتد ما بين التهديد والتحذير وخطاب السودان المتحفظ من القضية، إلا أنه كان هنالك تقارب بين الموقف المصري والسوداني.

موقف السودان من سد النهضة منذ ٢٠١٣ إلى ٢٠١٩

بدا الخطاب السياسي السوداني في التغير والانتقال من التحفظ والتوجس في هذه الفترة بالتزامن مع قيام اللجنة الدولية التي تم تشكيلها لمباشرة أعمالها بفحص الدراسات الإثيوبية الهندسية وتأثير السد على مصر والسودان٥، إلى خطاب يؤكد مصلحة السودان في قيام سد النهضة إذ جاء على لسان وزير الخارجية الأسبق إبراهيم غندور بصورة «إن مصلحة بلاده في سد النهضة الإثيوبي تتمثل في أن السد يحافظ على حصة مياه السودان، التي كانت تذهب إلى مصر». وأضاف

---

١ همام، أحمد، العوامل المؤثرة على الصراعات الحدودية ما بين السودان واثيوبيا، مجلة السياسة والاقتصاد (أسيوط: مجلة السياسة والاقتصاد، ٢٠٢٠) ص ١٠.

٢ رئيس وزراء إثيوبيا: "لا نريد حربا" مع السودان، موقع سويس انفو، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٩/١٢، على الرابط: https://www.swissinfo.ch/ara/رئيس-وزراء-إثيوبيا---لا-نريد-حربا--مع-السودان/٤٦٤٧١٨١٤

٣ عبدالهادي، عماد، جدل سوداني بشأن مبادرة عنتيبي لمياه النيل، موقع الجزيرة نت، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٩/١٢، على الرابط: https://www.aljazeera.net/amp/news/reportsandinterviews/٢٠١٦/٥/١٠/جدل-سوداني-بشأن-مبادرة-عنتيبي-لمياه

٤ أزمة سد النهضة في ١٣ عاما... من تحذير مبارك حتى وساطة واشنطن، وكالة الأناضول، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٩/١٥، على الرابط: أزمة سد "النهضة" في ١٣ عاما.. من تحذير مبارك حتى وساطة واشنطن (aa.com.tr)

٥ مصر وإثيوبيا والسودان: التسلسل الزمني لمفاوضات سد النهضة حتى إعلان فشلها، موقع بي بي سي عربي، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٩/٢٢، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-٤٢٠١٣١٧٩.amp.

أيضًا "أن مشكلة السودان كانت وما زالت في أنه لم يستخدم مياه النيل التي منحتها له اتفاقية ١٩٥٩م بسبب عدم قدرة السودان على تخزين المياه، والتي كانت تذهب لمصر طوال السنوات الماضية، وأن مصر ستخسر مياه السودان، التي كانت تذهب إليها بفضل سد النهضة» ١ وفي ذات السياق جاء حديث الرئيس السوداني الأسبق عمر البشير في مخاطبة جماهيرية في افتتاح برنامج ربط كهربائي بين السودان وإثيوبيا في القضارف بحضور رئيس الوزراء الإثيوبي، أن «السودان سيحقق مكاسب اقتصادية كبرى من قيام السد.

سيكون له فوائد كبرى ستعود على دول المنطقة بما فيها مصر نافيا ما تردد حول وجود مضار له» ومما تجدر الإشارة اليه هنا، هو أن تلك الفترة شهدت تقارباً بين نظامي الحكم في السوان وإثيوبيا، إذ أن الأخيرة رفضت قرار تسليم البشير الذي كان على رأس الحكم آنذاك للمحكمة الجنائية الدولية٢، إضافة إلى هذا فإنه من جهة أخرى أن علاقة السودان ومصر شهدت العديد من التوترات طيلة السنوات التي مضت من حكم البشير، في قضايا مختلفة منها الخلافات الحدودية حول مثلث حلايب وشلاتين.

توقفت المباحثات حول أزمة سد النهضة في الفترة من مايو ٢٠١٨ إلى سبتمبر ٢٠١٩؛ ويرجع ذلك بسبب أحداث داخلية في إثيوبيا، تمثلت في احتجاجات إقليمية مناهضة للحكومة الاتحادية٣، ومن ثم استمر توقف المفاوضات إثر التطورات الأخيرة في السودان والتي على أثرها سقط نظام البشير في السودان، حيث تم تأجيل جولة مفاوضات سد النهضة-الفنية-على مستوى وزراء الري التي كان من المزمع قيامها في القاهرة في ابريل ٢٠١٩، جلسة أخرى كان من المفروض قيامها في الخرطوم٤ وبهذا لم تقم اجتماعات تفاوض تخص سد النهضة طيلة فترة المجلس العسكري الأولى قبل تعيين حكومة حمدوك، لذا لم يكن هنالك موقف من النظام السياسي الوليد في السودان إزاء قضية سد النهضة.

موقف السودان بعد تشكّل حكومة الفترة الانتقالية إلى أكتوبر ٢٠٢١

قبل تشكّل الحكومة الانتقالية في السودان، لعبت إثيوبيا دور مهما في السودان من خلال الوساطة التي قدمتها مع الاتحاد الإفريقي، في الوصول إلى اتفاق بين المجلس العسكري والحرية التغيير مما ساعد على تشكيل الحكومة الانتقالية، وعلى الصعيد الآخر عمل النظام المصري من التقرب للمجلس العسكري منذ الأيام الأولى حتى قبل الاتفاق وحاولت مصر من تمكين حلفاءها العسكريين واستفادت في هذا من رئاستها للاتحاد الأفريقي٥، وفي ذات السياق المتمثل يمكن القول أن السودان وحكومته ذات الأطراف المتعددة والمصالح المتضاربة بين مصر وإثيوبيا، قد انعكس في خطاب الحكومة السياسي وموقفه التفاوضي بذات التضارب كما سنرى.

أخذت قضية سد النهضة منحى أخر في هذه المرحلة إثر استمرار خطاب مصر شديد الأمننة تجاه القضية وموقف إثيوبيا المتعنت تجاه هذا الخطاب، وفي هذه الأثناء تمثل موقف السودان التفاوضي في التأكيد على التركيز إلى الوصول إلى اتفاق

١ الخضر، كمال محمد جاه الله، موقف السودان من سد النهضة، متابعات أفريقية (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢)، ص ٣٦.

٢ الخضر، كمال محمد جاه الله، مصدر سابق، ص ٣٧.

٣ مصدر سابق، ص ٣٨.

٤ م. ح، مقابلة شخصية، مصدر سابق.

٥ بسبب انقلابات ومخالفات.. هذه الدول علق الاتحاد الأفريقي عضويتها، موقع الجزيرة نت، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٩/١٥، على الرابط: بسبب انقلابات ومخالفات.. هذه الدول علق الاتحاد الأفريقي عضويتها | الموسوعة | الجزيرة نت (aljazeera.net) .

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

وتقريب الرؤى بين مصر واثيوبيا١، حيث انتهت الاجتماعات التي عُقدت في سبتمبر ٢٠١٩ بين مصر وإثيوبيا والسودان بتعثر المفاوضات الخاصة بشأن سد النهضة الإثيوبي، ونص خطاب الخارجية المصري عقب هذه المفاوضات، على أن أثيوبيا رفضت المقترح المصري دون نقاش وقدمت إثيوبيا مقترح منحاز بشدة لمصالح إثيوبيا ويهدد الأمن المائي لمصر والسودان، وجاء الرد الاثيوبي في هذا السياق بأن» مصر تمادت في انتهاك السيادة الإثيوبية وهذا أمر غير مقبول٢.

مع تعثر عدة جولات من المفاوضات بين إثيوبيا ومصر والسودان على خلفية هذه الحالة وتعميق الأزمة، اتجهت مصر إلى تدويل قضية سد النهضة٣، ونجحت في ذلك بدخول الولايات المتحدة والبنك الدولي وسيطين في التفاوض ٤. وعلى صعيد متصل، في شهر يناير عام ٢٠٢٠

قال رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك لجريدة الأهرام المصرية: « إن بلاده لن تسمح بحدوث أي ضرر لمصر في أزمة سد «النهضة» الإثيوبي» وان موقف السودان من سد النهضة هو نفسه موقف مصر» من حيث التوصل بشان وجود اتفاق ملزم٥، ويبدو من هذا الحديث أن السودان سيتخذ موقفًا جديدًا من السد منحازًا إلى موقف مصر، مع ارتفاع الخطاب السياسي السوداني في هذه القضية؛ إلاّ أن الواقع التفاوضي جاء مغايرًا تماما لهذه التوقعات في تلك الاثناء، إذ امتنع السودان عن التوقيع على الاتفاق الذي أعدته واشنطن في فبراير ٢٠٢١ السودان ٦، كما تحفظ من التصويت على قرار الجامعة العربية الداعم لمصر والذي ينص على "انه يرفض إجراءات أحادية من أثيوبيا في قضية سد النهضة يمكن أن تضر بالحقوق التاريخية لمصر في النيل»٧.

خلاصةً هنا، يمكن القول أن حدة الخطاب السياسي للسودان من قضية سد النهضة مرت بعدة تقلبات من الارتفاع و الانخفاض ثم الارتفاع، في المراحل المختلفة لطور القضية وفقًا لعدة متغيرات كانت تؤثر في هذا الخطاب كما وضحنا، وإضافة إلى هذا فإن الموقف التفاوضي للسودان كان يتأثر في غالب الأحيان بشكل محدود بهذا الخطاب السياسي، على عكس الحال في مصر فإن حدة أمننة الخطاب السياسي المصري هي السمة الأكثر ظهورًا وتأثيرًا على الموقف التفاوضي لمصر طوال هذه الفترة، ويمكن فهم هذا الحديث من خلال النموذج أدناه، والذي يوضح درجة الأمننة في الخطاب السياسي والموقف التفاوضي ومدى التطابق بينهما، في كل من السودان ومصر:

---

١ م. ح، مقابلة شخصية، مصدر سابق.

٢ مفاوضات سد النهضة تتعثر مجددا.. ما الخيارات المتاحة أمام مصر؟، موقع دويتش فيلا، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٩/١٥، على الرابط:

https://amp.dw.com/ar/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%B9%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D8%AC%D8%AF-%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B5%D8%B1/a-57110351

٣ ردا على موقف إثيوبيا بشأن سد النهضة.. مصر تطالب مجلس الأمن بالتدخل، موقع الجزيرة نت، ٢٠٢٢/١٠/٢٠، https://www.aljazeera.net/amp/news/politics/٢٠٢٠/٦/٢٠/إثيوبيا-تؤكد-عزمها-تعبئة-السد-حتى-في .

٤ الخضر، كمال محمد جاه الله، مصدر سابق، ص ٤٠.

٥ السودان: لن نسمح بأي ضرر لمصر في أزمة سد "النهضة" موقع وكالة الاناضول للأنباء، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/١٠/٢٠، https://www.aa.com.tr/ar/اقتصاد/السودان-لن-نسمح-بأي-ضرر-لمصر-في-أزمة-سد-النهضة/١٦٩٠١٤١ .

٦ الخضر، كمال محمد جاه الله، مصدر سابق، ص ٤٢.

٧ فرح، رويدا، مصدر سابق، ص ٤٤٢.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

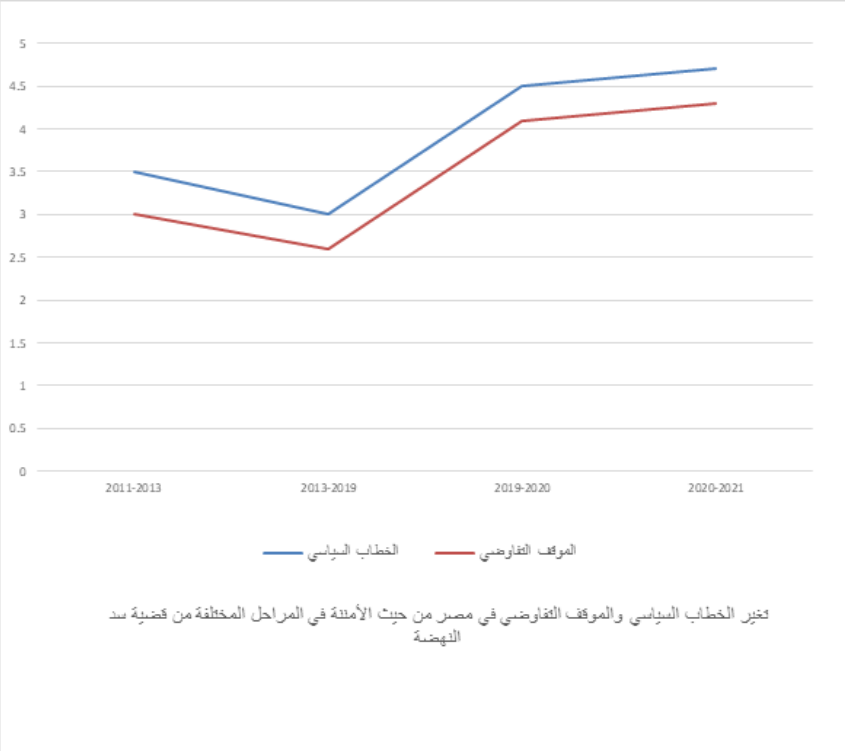

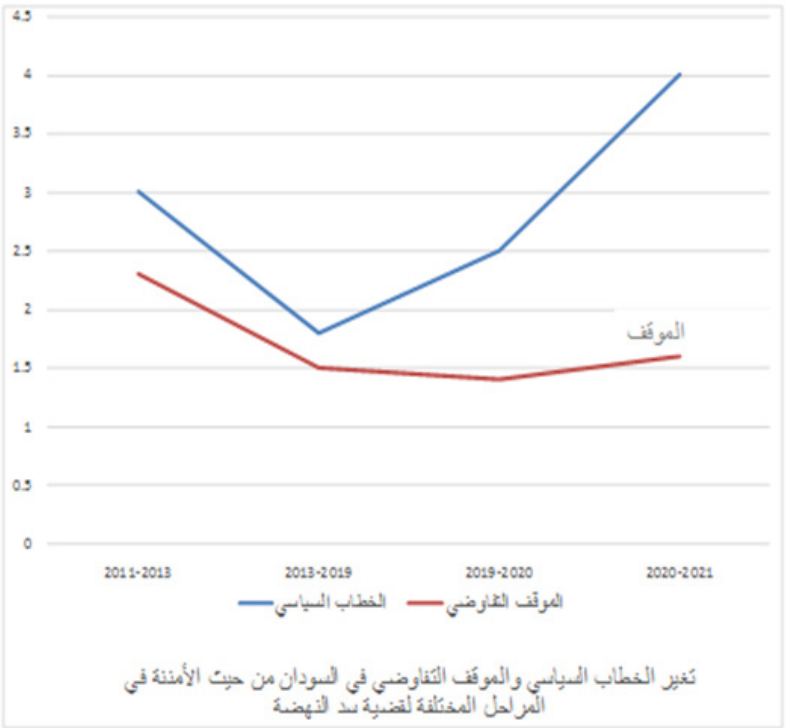

الشكل (٢)

المصدر: إعداد الباحث

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

النتائج

- جرت عملية أمننة الخطاب السياسي في السودان بشكل متذبذب بين الارتفاع والانخفاض والارتفاع في مراحل مختلفة من قضية سد النهضة.

- الخطاب السياسي المعلن والذي يعبر عن الموقف السوداني من سد النهضة لا يتطابق بصورة كليّة مع الموقف التفاوضي الذي يظهر على طاولة المفاوضات، فأحيانًا يكون الخطاب السياسي على درجة عالية من الأمننة بينما يكون الموقف التفاوضي معتدلاًومختلفاً عن هذا الخطاب السياسي.

- اتساع الفجوة بين الخطاب السياسي والموقف التفاوضي مؤخرًا يرجع إلى التباين الكبير بين الأطراف المشكلة للحكومة الانتقالية ومصالحها الإستراتيجية المختلفة.

-ارتبط تنامي الخطاب الأمني في السودان من قضية السد بعلاقة السودان بمصر بصور تبادلية؛ أي أنه كلما تنامى الخطاب الأمني الموجه نحو السد في السودان تقارب النظام السياسي في مصر والسودان، وكلما تقارب النظام السياسي في كل من السودان ومصر ارتفع الخطاب الأمني في السودان من القضية.

-أثّر ارتفاع خطاب الأمننة في هذه القضية بصورة عامة على المفاوضات الجارية في قضية السد بصورة سلبيها أدت هيمنة هذا الخطاب إلى تمديد أمد المفاوضات وفشل انعقاد العديد من الجلسات التفاوضية، مما ساهم في تعميق الأزمة بصورة أكبر وتأخر في الوصول إلى اتفاق.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

النقاش

يبدو جليًا مما توصلنا إليه في الفرضيات أن عملية أمننة الخطاب السياسي في السودان لهذه القضية ليست موفقا ثابتًا وأصيلا بقدر ما أنه موقف تكتيكي يتخذه النظام السياسي بحسب المتغيرات الخارجية التي تحيط به في ظل علاقته مع كل من مصر وأثيوبيا، والتي يجمعه مع كل بلد منهما مصالح مشتركة. في ذات الوقت اتسم السودان بموقف تفاوضي دائما بأنه أقل حدة من موقفه السياسي إلى أن وصل في بعض الأحيان حد التضارب وإن هذه النتائج تدعم ما ذهب إليه البحث في فرضيته الأولى. وفي صعيد متصل فإن تنامي الخطاب الأمني السوداني من عدمه وارتباطه بعلاقات السودان الخارجية مع كل من مصر وإثيوبيا يتسق بدرجة كبيرة مع الموقف التشكيكي الذي خلصنا إلى تحليله مما سبق، كما أنه يتفق تمامًا مع الفرضية الثانية في البحث والتي افترضت أن تنامي الخطاب الأمني في السودان ارتبط بعلاقة السودان ومصر أكثر من ارتباطه بتنامي الخطاب الأمني في مصر. ويمكن النظر إلى هذا من خلال تتبع مواقف السودان المتباينة مع السد، ومقارنتها بمواقف مصر فنجد أن التقارب بين الموقفين خصوصًا في مستوى الخطاب السياسي يظهر بدرجة عن تقارب العلاقات بين السودان ومصر، ويظهر هذا في موقف حكومة البشير التي بدأت تتراجع عن تأييدها المطلق لسد النهضة في أواخر عهد البشير ، ويفهم هذا الموقف في سياق التقارب الذي تم بين النظام المصري والسوداني في أواخر عهد البشير.

انعكست أثار الخطاب المؤمنن بصورة سلبية منذ بداية التفاوض بين أطراف الأزمة الثلاثة؛ فبالنسبة لمصر التي يظهر ارتباط خطاب الأمننة بها أكثر من ارتباطه بالسودان فمصر تنظر إلى قضية السد على أنها قضية أمنية منذ البداية. وضعف تناول الموقف الفني العلمي للمسألة في خطابها لصالح خطاب التسيس والأمننة، في ذات المنوال عمدت إثيوبيا الرد على الخطاب الأمني المصري بنفس المستوى مما أضعف التعاون الفني بين اللجان الثلاثية المشتركة في القضية وأصبح التعنت الإثيوبي والتسييس حاضرا في محاولة منها لنزع الأمننة المصرية للقضية بصورة عكسية، وتصوير أن ما تقوم به مصر هو تعد عليها وهو ما أوضحته إثيوبيا عدة مرات في خطابها السياسي الذي تناولناه.

وهذه النقطة الأخيرة التي أثرناها هي الأهم بالنسبة للسودان؛ إذ أنه أقرب الأطراف إلى السد؛ فسد النهضة يبعد من حدود السودان عشرين كيلومتر فقط وبها سيكون السودان صاحب الأثر المباشر من أي تصرفات فردية تتخذها إثيوبيا دون مشاركته ما يجعل التعجيل بإتمام اتفاق يشمل الأطراف الثلاثة؛ ويوضح تشغيل وملء السد بصورة مفصلة ذا أهمية قصوى للسودان لا يمكن التقاضي عنها.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

الخاتمة

حاول البحث تحليل موقف السودان من قضية سد النهضة استنادًا إلى اعتبار القضية قضية أمننة؛ حيث وفرت نظرية الأمننة إطاراً جيدًا لشرح وتحليل موقف السودان من القضية، إضافة إلى تطرقه لشرح موقف مصر من نفس القضية وعلاقته بموقف السودان وقد اختلفت أنماط الأمننة في السودان عن مصر، من حيث مدى أمننة الخطاب السياسي وارتباط هذا الخطاب بالموقف التفاوضي في كل من البلدين، وهذا ما يجعل البحث يتفق مع ذهب إليه ريتا ابراهامسن من أن حالات الأمننة لا تأتي في نمط واحد، بل تتبلور في مدى متدرج ويتصاعد حتى يصل أو لا يصل إلى التعامل الاستثنائي مع القضية، وبهذا فإن مفهوم ريتا ابراهامسن للأمننة، استطاع شرح علمية الأمننة في هذه الدراسة بشكل أكثر وضوحًا من نموذج باري بوزان الذي يشير إلى علاقة حدية بين الأمننة والفعل الاستثنائي دون التطرق لأي مدى متدرج في عملية الأمننة، وإضافة إلى هذا أبرز البحث أن ارتفاع حدة الخطاب السياسي في السودان نحو قضية سد النهضة، لا تطابق بشكل كلي مع موقف السودان التفاوضي في قضية السد بل يختلف الخطاب السياسي المعلن عن الموقف التفاوضي في بعض الأحيان.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

المصادر والمراجع الأولية

اولًا: الكتب

الكتب باللغة العربية

كلير، مايكل، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢).

الكتب باللغة الإنجليزية

Abrahamsen. Rita, Blair›s Africa: The Politics of Securitization and Fear, Alternatives, vol. 30, (Cambridge: Cambridge university Press, 60-58 (2005.

Balzacqm. Thierry, Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve (London; New York: Routledge, 2011).

Buzan. Barry, Wæver. Ole & Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis (Boulder, CO; London: Lynne Rienner Publishers, 1998).

Dauvergne. Peter, Hand book of Global Environmental politics, (Canada: University of British Colombian, 2005).

الأوراق العلمية

الأوراق العلمية باللغة العربية

إبراهيم، أنور، سد النهضة الأثيوبي، متابعات أفريقية، العدد ٢، (الرياض: مركز الفيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٠، ص ٢٦-٣٤.

أحمد. حسن الحاج علي، تبار. عديلة، الأمننة والديمقراطية في القرن الأفريقي: حالات جيبوتي والصومال والسودان، سياسات عربية، العدد ٣٩ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩) ص ٤٤-٥٦.

البحري. دلال، وسليمان. سميرة، الأمننة البيئية كآلية لإرساء الحوكمة البيئية العالمية في ملف التعاون الخليجي، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد ٣ (الجزائر: مركز الباحث للدراسات الأكاديمية، ٢٠١٤) ١٤١-١٦٥.

الخضر، كمال محمد جاه الله، موقف السودان من سد النهضة، متابعات أفريقية (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٢)، ص ٣٥-٤٥.

شروف عصام، اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي، المستقبل العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٨) ٣٧-٥٣.

فرح، رويدا، أزمة سد النهضة وموقف السودان، مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط (انقرا: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٠)، ص٤٢٩-٤٥٤.

قوجيلي. سيد أحمد، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، سلسلة دراسات إستراتيجية (أبو ظبي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٢)، ص ٧١-٨٦.
همام، أحمد، العوامل المؤثرة على الصراعات الحدودية ما بين السودان واثيوبيا، مجلة السياسة والاقتصاد (أسيوط: مجلة السياسة والاقتصاد، ٢٠٢٠)، ص ١-٣٠.

الاوراق العلمية باللغة الانجليزية

Holeger, stritizle towards a theory of Securitization Copenhagen and beyond European, international relations, (London: Oxford Academic, 2007) P. 383 – 357.

التقارير

تقرير منظمة الاغذية والزراعة الفاو، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٢/٧/٢٠، على الرابط: https://www.fao.org/faoterm/viewentry/ar/?entryId=٩٩٧١٣ .

المو اقع الالكترونية

إثيوبيا: اتفاقات تقاسم مياه النيل «لا يمكن قبولها»، موقع سكاي نيوز، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٧/٢٧. على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/amp/world/١٤٣٣٠٥٩-إثيوبيا-اتفاقات-تقاسم-مياه-النيل-لا-يمكن-قبولها.

أزمة سد النهضة في ١٣ عاما... من تحذير مبارك حتى وساطة واشنطن، وكالة الأناضول، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٩/١٥، على الرابط: أزمة سد «النهضة» في ١٣ عاما.. من تحذير مبارك حتى وساطة واشنطن (aa.com.tr)

بحوش، مصطفى، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، نقلا عن: http://omarpolitic.BlogSpot.com/٢٠١٢/٠١/٠٠-٢١-html. false-false-false. (٢٠٢٢/٠٨/١٩). P٣

بسبب انقلابات ومخالفات.. هذه الدول علق الاتحاد الأفريقي عضويتها، موقع الجزيرة نت، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٩/١٥، على الرابط: بسبب انقلابات ومخالفات.. هذه الدول علق الاتحاد الأفريقي عضويتها | الموسوعة | الجزيرة نت (aljazeera.net) .

حمد عبد الله، سيف الدين، مختار، مصطفى عبد الجليل، السودان وسد النهضة تساؤلات متواترة، سودان دايلي، تاريخ الدخول، ٢٠٢٢/٨/٢، على الرابط: السودان وسد النهضة.. تساؤلات متواترة (١- ٤) - سودان ديلي (sudan-daily.net) .

ردا على موقف إثيوبيا بشأن سد النهضة.. مصر تطالب مجلس الأمن بالتدخل، موقع الجزيرة نت، ٢٠٢٢/١٠/٢٠، https://www.aljazeera.net/amp/news/politics/٢٠٢٠/٦/٢٠/إثيوبيا-تؤكد-عزمها-تعبئة-السد-حتى-في .

رئيس وزراء إثيوبيا: «لا نريد حربا» مع السودان، موقع سويس انفو، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٩/١٢، على الرابط: https://www.swissinfo.ch/ara/رئيس-وزراء-إثيوبيا---لا-نريد-حربا--مع-السودان/٤٦٤٧١٨١٤

السودان: لن نسمح بأي ضرر لمصر في أزمة سد «النهضة» موقع وكالة الاناضول للأنباء، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/١٠/٢٠، https://www.aa.com.tr/ar/اقتصاد/السودان-لن-نسمح-بأي-ضرر-لمصر-في-أزمة-سد-النهضة/١٦٩٠١٤١

عبدالهادي، عماد، جدل سوداني بشأن مبادرة عنتيبي لمياه النيل، موقع الجزيرة نت، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/٩/١٢، على الرابط: https://www.aljazeera.net/amp/news/reportsandinterviews/٢٠١٦/٥/١٠/جدل-سوداني-بشأن-مبادرة-عنتيبي-لمياه

قضية سد النهضة الإثيوبي: اتفاقيات وحروب للسيطرة على «الذهب الأزرق»، (إندبندنت عربي) تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٧/٢٠ على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/١٣٩٩٧٦/تحقيقات-ومطولات/قضية-سد-النهضة-الإثيوبي-اتفاقيات-وحروب-للسيطرة-على-الذهب-الأزرق.

محمد، سيد طنطاوي، رؤية قانونية حول أزمة سد النهضة ومظاهر التعسف الأثيوبي في ضوء مبادى القانون الدولي موقع المركز الديمقراطي العربي، ٢٠٢٢/٧/٢٥، على الرابط: https://democraticac.de/?p=٥٥٩٦٤.

"الأراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن إدارة مركز تأسيس للدراسات والنشر"

مصر تطالب باتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل «سد النهضة»، موقع الميادين، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٨/١٠، https://www.almayadeen.net/amp/news/١٦٣٢٧٠٨/مصر-تطالب-باتفاق-قانوني-ملزم-بشأن-ملء-وتشغيل-سد-النهضة.

مصر وإثيوبيا والسودان: التسلسل الزمني لمفاوضات سد النهضة حتى إعلان فشلها، موقع بي بي سي عربي، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٩/٢٢، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-٤٢٠١٣١٧٩.amp.

مفاوضات سد النهضة تتعثر مجددا.. ما الخيارات المتاحة أمام مصر؟، موقع دويتش فيلا، تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/٩/١٥، على الرابط:

https://amp.dw.com/ar/%D%85%9D%81%9D%8A%7D%88%9D%8B%6D%8A%7D%8AA-%D%8B%3D%8AF-%D%8A%7D%84%9D%86%9D%87%9D%8B%6D8%A%-9D%8AA%D%8AA%D%8B%9D%8AB%D%8B%-1D%85%9D%8AC%D%8AF-%D%8AF%D%8A%-7D%85%9D%8A%-7D%8A%7D%84%9D%8AE%D8%9A%D%8A%7D%8B%1D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8AA%D%8A%7D%8AD%D%8A%-9D%8A%3D%85%9D%8A%7D%-85%9D%85%9D%8B%5D%8B1/a57110351-

المقابلات الشخصية

سيف الدين حمد، مقابلة شخصية. وزير الري السوداني الأسبق، بحري، ٢٠٢٢/١٠/١.

م.ح (أكاديمي ذو صلة بمفاوضات سد النهضة)، مقابلة شخصية، الخرطوم، ٢٠٢٢/١٠/٣.